كيف تتدخل اسرائيل في توجيه ازمة الطاقة العالمية

تقرير لوزارة خارجية العدو يهدد من خطر اضعاف وضع إسرائيل على الصالح البترولية الامبريالية

نشرت « الهدف » في الاسبوع الماضي الجزء الاول من التقرير الذي نشرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية في ملحق خاص عن « اسرائيل وازمة الطاقة العالمية » ، وقد تضمن استعراض ثلاثة اتجاهات اسرائيلية مختلفة حول الازمة وعلاقتها بالصراع العربي ـ الاسرائيلي . وفي هذه الحلقة الثانية والاخيرة نستكمل استعراض الاتجاه الاسرائيلي الرابع ، الذي يكشف كيفية تدخل اسرائيل في توجيه نتائج ازمة النفط ، وتقرير وزارته الخارجية الاسرائيلية حول الموضوع ، ومساهمة اسرائيل كعامل « استقرار » لا غنى عنه بالنسبة للمصالح البترولية الامبريالية في المنطقة .

٤ ـ الاتجاه الذي يختلف عن الاتجاهات الثلاثة السابقة ، ويقوم على الاعتراف بوجود ازمة نفط معاقبة ، وان لهذه الازمة انعكاسات على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصورة مباشرة ، خصوصا عندما بحث في دور نفط سيناء في تغيير الموقف السياسي الاسرائيلي .

وقد عبر عن هذا الاتجاه في سلسلة من عدة مقالات كتبها الياهو سلفطر في هآرتس ، كان اولها بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢ عرض فيه ارقام الاستهلاك الكبيرة الموقعة في الغرب واحباطات النفط المعروفة في العالم واستنتج « ان الشرق الاوسط سيكون ، سنة ١٩٨٠ ، المصدر لنحلية ٧٧٪ من عجز النفط في العالم الغربي .. وان اوروبا الغربية هي التي ستعتمد عليه اساسا لا الولايات المتحدة . ان الزيادة الضخمة في النفط الذي سيشربه الغرب من الشرق الاوسط مقرونا بالارتفاع الكبير في اسعار النفط عامة ، وفي نصيب الدول المنتجة من هذا الارتفاع خاصة ، ستزيد مقاييس كبيرة مداخيل ايران والدول العربية . لذلك سواجه اسرائيل قبل نهاية السبعينات ثلاث مشكلات خطرة :

١) ان استغلال اعتماد الغرب على النفط العربي لاغراض الابتزاز السياسي موجه في الاساس ضد اسرائيل .

٢) استعمال فوائض الدخل الكبيرة المتجمعة في يد العرب لاغراض المعركة السياسية .

٣) تأمين تزويد اسرائيل بحاجتها من النفط في ظروف منافسة شديدة بين الدول الكبرى ، خصوصا اذا اضطرت اسرائيل الى النازل عن مصادر النفط في سيناء » .

وقال سلفطر (هآرتس ٧٢/٢/٥) ان جو الازمة في اوروبا وامريكا ازداد حدة نتيجة « الاهتزازات الاخيرة في الملكية والامتيازات والعلاقات الاسعار التي اوجدت جوا من الشعور بعدم الثقة والثبات .. » .

وحدث سلفطر (هآرتس ٧٢/٢/٧) عن « خطر الابتزاز السياسي والاقتصادي الذي سيحدثه العرب .. » وقال : « ان الوضع الذي يبدو في الافق ينطوي على مشكلات سياسية صعبة ، ليس بين المستهلكين والمنتجين فقط وانما في العلاقات بين الدول الغربية المستهلكة ، وبين الدول الكبرى ايضا » .

واضاف : « سيشكل النفس في الطاقة مشكلة اساسية في الغرب حول المنافسة الى موضوع رئيسي في الوسط الدولي . ولا حاجة الى القول ان طوبا كهذا يمكن ان يحدث توترا خطرا داخل المعسكر الغربي وبخوض اسس الحلف الاطلسي .

قد يؤثر النقص في الوقود واسعاره المرتفعة في قدرة الولايات المتحدة ، واستعدادها ايضا ، بالنسبة الى حجم وجودها العسكري الحالي في ما وراء البحار ، خصوصا في اوروبا . ان الاعتماد الكبير على النفط من الشرق الاوسط وغربي افريقيا سيضطر ايضا سلاح البحرية الاميركي الى زيادة عدد السفن المخصصة لحماية اسطول الناقلات الضخم الذي يحتاج اليه الولايات المتحدة لنقل النفط ، بصورة جادة . وسيزيد هذا الامر من العبء على الموازنة العسكرية الاميركية من جهة ، ولكنه ، من جهة ثانية ، قد يحتم وجودا متزايدا للسفن الحربية الاميركية في البحر المتوسط ايضا ، الامر الذي يمكن لاسرائيل ان ترحب به ، خصوصا اذا تحققت الشائعات حول وجود سوفياتي متزايد في هذه المنطقة في السنين المقبلة » .

وذكر سلفطر ان ازمة النفط ستؤثر ايضا في العلاقات الاميركية ـ السوفياتية في المنطقة ، وقال « ليس لغة ما يؤكد ان موسكو تخلت عن فكرة السيطرة على جزء من النفط العربي في اطار المنافسة من خلال التعايش مع الغرب . وليس ضروريا ان يتجسد الامر بالصورة المتطرفة من سيطرة عادية ، وقطع النفط على الغرب ، الامر الذي تشك في ان بخاطر الروس به. ولكن قد تحاولون شراء كميات كبيرة من النفط المؤمم وجني ارباح بالعملة الصعبة عن طريق بيعها (بصورة مباشرة او غير مباشرة) الى الدول الغربية المتعطشة الى النفط . ويمكن حدوث منافسة سوفياتية ـ غربية على نفط الشرق الاوسط حتى لسبب اسط : ان الطلب داخل الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية يزداد بسرعة تفوق ما هي عليه في باقي اجزاء العالم .. وينبغي الا نتجاهل ان موسكو قد تخشى نقوض ميزانها النفطي ، وبذلك ترغب في ضمان التزود البعيد ، بتحويل جزء من نفط الشرق الاوسط الى اوروبا الشرقية » .

وتحدث سلفطر في الحلقة الرابعة من مقاله (هآرتس ٧٢/٢/٩) عن عائدات البلاد العربية من النفط واعتبر ان التقديرات في هذا المجال بالغ كثيرا في حجم القوة المالية التي ستتوفر للعرب في المستقبل ، كما ان تاثير ازمة النفط في ميزان المدفوعات الاميركي ليس بالحجم الكبير جدا الذي يعطى لها في الصحافة ، لان الارتفاع المتوقع في الدخل من الاستثمارات الاميركية في الخارج سيوازن ـ الى حد ما ـ زيادة النفقات المتوقعة على استيراد النفط .

واضاف سلفطر : « اذا اعتمدنا على حسابات البروفيسور اولان (وهو اقتصادي معروف من المعهد التكنولوجي في ماساشوستس) الذي يقدر المبلغ المتراكم حتى ١٩٨٠ لجميع الدول المنتجة بـ ٦١ مليار دولار ، وحسبنا النصيب المتوقع للشرق الاوسط في سائر الانتاج وطرحنا منه نصيب ايران ، نصل الى التقدير انه سيكون عند العرب ، في نهاية العقد ، فائض يبلغ نحو ٣٢ مليار دولار .

« هذا طبعا رأس مال ضخم ، لكنه بعيد جدا عن الـ ٥٠٠ مليار دولار المذكورة ، دون تمييز ، في محاضرات ومقالات مغيفة نشرت في السنة الاخيرة .

ان الصعيد الثاني لما يطرح من ارقام مخيفة، هو زيادة العجز في ميزان المدفوعات الاميركي نتيجة الحاجة الى استيراد اكثر من ٢٥٪ من نفطها من الخارج . ومرة اخرى ، يوجد فرق شاسع بين تقديرات الخبراء، بحسب تخمينات الزيادة في الاستهلاك مقابل الزيادة في الانتاج داخل الولايات المتحدة من جهة ، وتخمينات الزيادات الموقعة في اسعار النفط والنقل من جهة ثانية ..

ان حسابا كهذا زائف بحد ذاته . يمكن بالمدى نفسه من المنطق ـ وربما اكثر ـ مقابلة النفقات الموقعة لاستيراد النفط بالارتفاع الموقع في الدخل من الاستثمارات الاميركية في الخارج. ويتضح ان هذا الدخل بلغ سنة ١٩٧١ ، ٨٤٢٥ مليارات دولار . ونظرة الى الوراء تبين ان المبالغ ارتفعت بخط بياني متصاعد : بين السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ زادت بنسبة ١٠٠٪ ، بين السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ زادت بنسبة ١٢٥٪ (وفي سنتي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ زادت بنسبة ٢٩٪ فقط) . فاذا اخذنا بنسبة الارتفاع في السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ ينتج انه في سنة ١٩٨٠ سيعطي الدخل من الاستثمارات في الخارج النفقات المتزايدة لاستيراد النفط » .

واشار سلفطر (هآرتس ٧٢/٢/١٢) الى ما نسب الى العرب من انهم ساهموا في ازمة الدولار الاخيرة ، ونناقش الامكانات المفتوحة امامهم لاستعمال هذه الاموال اداة ضغط على الغرب ، فقال : « سواء اثبت انه كان للاموال العربية نصيب مهم في خلق ازمات الدولار المتكررة ام لم يثبت ، فان مجرد الشك يشير الى احدى الطرق المهمة التي يستطيع العرب ان يستفلوا بواسطتها فوائض الدولارات المتجمعة لديهم من مبيعات النفط، من اجل ضرب مصالح مداخلة ، ويحققوا بذلك قوة تمكنهم من فرض الضغط على الغرب » .

واضاف سلفطر : « ولكن قوة التاثير الاساسية هي في التلاعب بفوائض الدخل التي تتدفق على الاسواق المالية ، لانه من اجل خلق اهتزازات في الاسواق المالية الدولية لا حاجة الى عشرات او مئات المليارات من الدولارات وانما بعض المئات من الملايين فقط . ان مبالغ كهذه متوفرة لدى كل واحدة من دول النفط العربية الاساسية منذ الآن .

تستطيع الدول العربية ايضا ، عن طريق ايداع مبالغ كبيرة في بنوك مهمة ، ان تحاول خلق مكانة ونفوذ في تلك المؤسسات (وبواسطتها في الاوساط المالية والسياسية للدولة) بسحب الودائع فجاة » .

ولكن سلفطر يعتقد ان هيئات مراقبة البنوك لن تسمح بهذا الامر ، وان سمحت ، فان العرب ، في ضوء تجارب قديمة ، لن يقدموا على مثل هذا العمل .

ثم يناقش سلفطر امكان ما سماه « اغلاق حنفية تدفق النفط » فقال : ان فوائض الاموال المتراكمة لدى الدول العربية تمكنها من الاقدام على هذا الامر ، دون ان يؤدي ذلك الى افلاسها . واضاف : « ولكن الاهمية العملية لتراكم الاموال ليست في امكان وقف مطلق للتزود وانما في القدرة على تخفيف (او عدم زيادة) الانتاج ، من خلال الافتراض ان النفط داخل الارض يحافظ على قيمه (وعلى تاثيره السياسي) في المستقبل اكثر من الودائع في البنوك الاجنبية . ان تخفيض الانتاج بصورة مطلقة او نسبية ، في حالة زيادة في الطلب ، يؤدي طبعا الى رفع الاسعار .

ان اهم نقطة في كل ما يتعلق بالالاعيب المالية ، هي ان فوائض الاموال المتراكمة تمكن كل واحدة من دول النفط على حدة من القيام بعمل مهم . ومن اجل احداث ازمة دولار او ضغط على اسعار النفط يكفي ان تتخذ احدى دول النفط المهمة قرارا مدروسا ، ولا حاجة الى عمل مشترك من جميع الدول المنتجة كما هو مطلوب اذا اراد العرب استغلال الهدف بوقف تزويد النفط بصورة فعالة .

وليس اقل اهمية الخطر الكامن في ان تمكن الفوائض الدول العربية من تمويل اعمال معادية تقوم بها جهة ثالثة ضد اسرائيل والغرب، ابتداء بالدفع للمرتزقة حتى شراء دبلوماسيين وسياسيين ..

ان الافتراض الاكثر ازانا هو ان العرب سيرغبون في استثمار جزء كبير من الفوائض في مشاريع تدر ارباحا في الغرب .. » ، كشراء اسهم شركات مربحة . انه لا يمكن ، بحسب راي سلفطر ، السيطرة الا على شركات صغيرة لا وزن لها . واضاف : « ان اكبر خطر ينجم عن استغلال المليارات العربية هو السيطرة الجزئية على صناعة النفط خارج الدول العربية .. » .

وقال سلفطر : « ينبغي التمييز بين نوعين من الاستثمارات الممكنة : الاول استثمار في التنقيب عن النفط خارج الشرق الاوسط ، والثاني استثمار في جهاز تسويق منتوجات النفط » . واضاف ان هناك اموالا عربية مستثمرة في الحقل الاول وان الغرب يوافق على هذا النوع من الاستثمار . « لكن الامر يختلف عندما يدور الحديث حول استثمار مال عربي في معامل التكرير والمصاب (المحطات الاخيرة لانابيب النفط) وفي شبكة نقل ومحطات وقود لشركات النفط الغربية . وليس مصادفة ان الدول العربية تضغط بصورة خاصة في هذا الاتجاه (...) وهذا ما عارضته شركات النفط دائما . ان السيطرة على جهاز التسويق هو السلاح الاخير الذي بقي لشركات النفط وللدول المستهلكة عامة ازاء الدول المنتجة » . لذلك يعتقد سلفطر ان الحكومات الغربية وشركات النفط تحاول تحديد احجام ومراكز الاستثمارات في هذا الميدان : « في حالة مجابهة كبيرة بين الدول الغربية ودول النفط في الشرق الاوسط فان الاستثمار في معامل التكرير والمحطات النهائية ومحطات الوقود يمكن ان تستعمل سلاحا في يد الغرب . فكما تستطيع العرب تاميم الامتيازات ومرافق الاستخراج ، تستطيع الغرب عند حدوث ازمة ، تاميم ومصادرة